الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

# مجلة الجامعة الإسلامية

## للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٤ | الجزء : ١ | يناير - أبريل ٢٠٢٢ م

# استئناف التقنين النَّحوي في ضوء الاستعمال التداولي للأنماط اللغويّة

# Resuming grammatical Rationing in Light of the Deliberative Use of Linguistic Patterns

**د. عمر محمد أبو نواس**

أستاذ مشارك بالجامعة القاسمية – الشارقة

البريد الإلكتروني: Oabunawas@alqasimia.ac.ae

## المستخلص

ينشغل هذا البحث بدراسة ظاهرة استئناف التقنين النَّحوي ومكوّناتها في الفكر النَّحوي بالنَّظر في الاستعمال المتداول للأنماط اللغويّة، والوقوف عند أهمّ المسائل التي تُحمَل على هذه الظاهرة في الموروث النَّحوي.

وفي سعيٍ إلى قراءة أبعاد هذه الظاهرة؛ توقّف البحث في التمهيد عند مفهوم استئناف التقنين النَّحوي ومحدّداته، ثم تناول في المبحث الأوّل أهمّ المنطلقات المعرفيّة التي شكّلت ظاهرة الاستئناف عند النُّحاة، ونظرًا إلى تعدّد مظاهرها في الدرس النَّحوي فقد كان لزامًا أن يحلّل المبحث الثاني أبرز هذه المظاهر في الجوانب النَّحوية.

وقد دُرِست المسائل بمنهجٍ وصفيٍّ تحليليٍّ ينبثق من تقنيات الصِّناعة النَّحوية وأثرها في تشكّل هذه الظاهرة حتى خُتِمَت الدراسة بخاتمة أُثبِتتْ فيها أهمّ النتائج المستخلصة من البحث.


**الكلمات المفتاحية:** الاستئناف، التقنين، الاستعمال المتداول.

**Abstract**

This research is concerned with studying the phenomenon of resuming grammatical rationing and its components in grammatical thought, by looking at the deliberative use of linguistic patterns, concentrating on the most important linguistic issues that bear on this phenomenon in the grammatical heritage.

In an effort to read the dimensions of this phenomenon, the research studies in the preface the concept of resumption of grammatical rationing and its determinants. In the first section, it deals with the most important cognitive premises that formed the phenomenon of resumption to grammarians. Given the multiplicity of its manifestations in the grammatical lesson, it is necessary for the second section to analyze the most prominent manifestations in the grammatical aspects.

These issues are studied with a descriptive and analytical approach in light of the consideration of the techniques of the grammatical industry and their impact on the formation of this phenomenon. This study is ended with a conclusion including the most important results reached.

**Keywords**: appeal, rationing, deliberative use

## المقدمة

إنّ المنظومة النَّحوية منظومة معرفيّة مقيّدة بأصولٍ وأدلة تعكس دقة الصناعة النَّحوية في بناء القواعد النَّحوية؛ ذلك أنَّ هذه المنظومة انطلقت من الاستعمال الصَّحيح للأنماط اللغويّة وتداولها بطريقة إبداعية، فالتداول اللغويّ تَواصل بالإدراك يمكّن الثانيَ من أنْ يعيدَ النظر فيما تدبرّه الأوّل على سبيل الموافقة بالموافقة أو المباينة بالمخالفة والتعديل، لكن في كلتا الحالتين يكون مبتدعًا ومتبعًا.

وأشار العلماء إلى الطاقة الإبداعيّة لعلم النحو، إذ رأى تشومسكي أنّ: "النحو ظاهرة إبداعيّة."[1]، فقد يظهر بعد قبول الأنماط اللغوية الصحيحة بالتقنينات النَّحوية والصرفيّة شيء من الانحراف أو الانزياح عن المعايير العامة التي ارتضاها اللغويون، يعالجه النحاة بأساليب متفاوتة منها الاستئناف النَّحوي؛ فتستدعي إعادة النظر فيها، فيبدأ النَّحوي دوره في الاستئناف بتوجيه النص المقبول على معهود كلام العرب توجيهًا جديدًا.

تشكّلت ظاهرة الاستئناف في التقنين النَّحوي في ظلّ هذا الإبداع المعرفي عند نحاتنا الأوائل الذين تعاملوا بمرونة بالغةٍ مع الأنماط اللغوية المتداولة، وحاولوا أن يفسّروها ويوجّهوها معتمدين محورين مهمين:

الأول: المعرفة النَّحوية بالقوانين النَّحوية وآليات التقعيد.

الثاني: الدراية بمستندات القوانين، وهي النُّصوص المتداولة.

من هنا، جاء هذا البحث للإجابة عن مجموعة من السؤالات التي تتعلّق بمفهوم استئناف التقنين النَّحوي، ومحدّدات هذا المصطلح، وتحليل أهمّ المنطلقات المعرفيّة التي

(١) ينظر: تشومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، (المغرب: الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠م)، ص:١٨٨، وينظر: جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٥م)، ص:٥٧.

شكَّلت دافعًا لدى النحاة للاستئناف، ومناقشة مظاهر الاستئناف في الموروث النَّحوي. وآثار الباحث أن يقتصر هذا البحث على المسائل النَّحوية لا الصرفية مع وجودها فيه؛ لأنّ الدراسة خالصة للنحو عدا ما يداخل الصرف من تمثلات صوتية تتجاذبها آراء مختلفة بين القدامى والمحدثين في ضوء علم الأصوات الحديث، أمّا النَّحو، فهو أكثر ثباتاً في مدخلاته ومخرجاته من الصرف وإن كانت الظاهرة تستأهل إفرادها بدراسة خالصة لعلم الصرف، وأخرى خالصة لعلم المعاجم تعنى بأصول الأبنية وتداخلها واشتقاقاتها ومظاهر الاستئناف فيها وأثره في الصناعة المعجميّة.

وفي سبيل استجلاء ذلك، هَدفَ هذا البحث إلى النَّظر في الأنماط اللغويّة المتداولة التي حُمِلَت عليها، وإلى تتبع مسائلها في مصادر الموروث النَّحوي وتحليلها وفق أطرها القياسية والاستعمالية.

واقتضت طبيعة البحث باعتماد المنهج الوصفي التحليلي ذلك المنهج الذي يعتمد على جمع المعلومات، ويعمل على دراستها دراسة وصفية، تقوم على المقارنة، والتصنيف، والتفسير، والترجيح، فَعُنيتْ بأخذ نماذج مختارة على المسائل المطروحة والاستدلال بها في أبوابها ممّا يعطي صورة متكاملة عن هذه الظاهرة، من غير الزّعم أنّها محاولة للاستدراك على القوانين النَّحوية أو الخروج عنها، وإنما تناولت آراء النحاة المستأنفة في الأنماط المستعملة في سياقٍ محدّدٍ؛ لتثبت أنّ النظرية النَّحوية نظرية مُتماسِكة حافظتْ على ديمومتها وشموليتها، واستطاعتْ أن تستوعبَ القوانين كلّها من غير المساس بأصولها القواعدية، والتأثير في منظومتها التعليمية، كما استطاعتْ أن تحفظ لنا الاجتهادات الرائدة ابتداء من يونس وسيبويه وغيرهما، فقد اجتهدوا وانتقلوا ببعض الأنماط من قانون إلى قانون، حتى خرجوا لنا بآرائهم المستأنفة التي تنتمي إلى مستويات التحليل اللغوي.

وتكفَّل البحث بدراسة مسائل متنوّعة مُتعلِّقة بالجوانب التَّصوّرية لمقولة استئناف

التقنين النَّحوي من حيث المعنى ومحدّدات المصطلح، فتناول في المبحث الأول المنطلقات المعرفية لهذه الظاهرة في الفكر النَّحوي التي تجلّت في: التفاوت في القياس والسماع، والتباين في الأداء في اللهجات والقراءات، والتنوّع في توجيه المعاني التركيبية. وجاء المبحث الثاني؛ ليدرس أهم مظاهر استئناف التقنين النَّحوي، وهي: تنوّع التصنيف اللغوي للأنماط، واختلاف المعنى الوظيفي، ومراجعة أحكام التقويم النَّحوي.

## التّمهيد

تشير المعاجم اللغوية إلى أنّ كلمة (استأنف) من حيث التَّجريد والزِّيادة هي فعل ثلاثي مزيد، ومادَّتها في المعجم (أنف)، أمَّا كلمة استئناف فهي عادة بمعنى المواصلة والمتابعة وابتداء الشيء. جاء في لسان العرب: "واسْتَأْنَفَ الشيءَ وائْنَفَه: أَخذ أَوّله وابتدأَه، وقيل: اسْتَقْبَلَه، وأَنا آتَنِفُه ائْتِنافاً، وهو افْتِعالٌ من أَنْفِ الشيء"،[١] وأشار أحمد مختار عمر إلى المعنى ذلك بقوله: "استأنف عملَه: بدأه، عاوده، واصله بعد توقفٍ وانقطاع."[٢]

ولسنا نقصد في هذه الدِّراسة مصطلح الاستئناف الذي عُرفَ عند النُّحاة في إطار حديثهم عن الجملة الاستئنافية أو التَّركيب الاستئنافي[٣] – وإنّ كانت المادَّة اللغوية لهما تدور في فلك المعاودة والابتداء من جديد – وإنَّما المقصود بمصطلح استئناف التقنين بمفهوم هذه الدِّراسة: معاودة النَّظر في القواعد الكلية والجزئية في الظواهر اللغوية والانتقال بها من قانون إلى قانون.

فقد يظهر بعد قبول الأنماط اللغوية الصَّحيحة الحادثة بالتقنينات النَّحوية والصَّرفية شيء من الانحراف أو الانزياح عن المعايير العامَّة، يعالجه النُّحاة بأساليب متفاوتة، منها الاستئناف النَّحوي والصَّرفيّ.

---

(١) ينظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ)، ٩/١٥، مادة (أنف).

(٢) ينظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م) ، ١/١٣١.

(٣) ينظر: مصطفى النحاس، الاستئناف النَّحوي ودوره في التركيب، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، مج٨، ج٦٥. وينظر: تهامة شاهين، ظاهرة الاستئناف من الاستئناف النَّحوي إلى الاستئناف البياني، رسالة ماجستير، (سوريا: جامعة تشرين، ٢٠١٦-٢٠١٧م).

وعلى سبيل الاستدلال على هذه الظاهرة ناقشت الدِّراسة مجموعة من المسائل التي حُمِلت على استئناف التقنين، منها: استئناف القول في كلمة (ليس) والانتقال بها من قانون النسخ إلى قانون العطف في سياق قوله: "والأشرم المغلوب ليس الغالب"، واستئناف القول في: (كيف) والانتقال بها إلى قانون العطف في سياق قوله: "فكيف الأباعد"، وإعادة نظرهم في الجزم بـ (لم) في ضوء التَّداول الاستعمالي لها في القراءة الشَّاذَّة لقوله تعالى:

﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾،[1] ومعاودة النَّظر في سياق آخر في قاعدة صفة (أي) انطلاقًا ممّا أجازه المازني من نصب صفة (أي)، والتَّحوُّل بـ: (مهما) من قانون التَّصنيف الاسمي وإعادة تصنيفها ضمن أُطر التَّصنيف الحرفي في ضوء تعاملهم مع قول زهير: "ومهما تكن عند امرئ". وسنفصل القول فيها في ثنايا هذا البحث. فهذه المسائل وغيرها التي شاعت وانتشرت في تصانيف النُّحاة يمكن الاستدلال بها على ظاهرة استئناف التقنين النَّحوي وتُظهِرُ أنّها ظاهرة تتَّصف بسماتٍ محدّدة تقيّدها تصوّرًا وتمثّلاً، منها:

أولاً: استئناف التقنين ومعاودة النظر في الأحكام ظاهرة علميّة معرفيّة عامة تلازم العلوم والفنون وأسس صناعتها وطرائق تكوّن قواعدها، لا تختصّ بعلم النحو وحده؛ إذ هي ظاهرة متشعبة تضرب جذورها في مختلف العلوم حتى تجلّت مظاهرها في علوم مختلفة، من مثل: علم الفقه وأصوله، والمنطق. ولها مظاهرها في علوم عربيّة الأخرى: كالأصوات، والصرف، والمعاجم، والنقد الأدبي.

ثانيًا: استئناف التقنين النَّحوي مظهرٌ من مظاهر إعادة التوزيع الكمي للقواعد.

(١) (الشرح:١).

ثالثًا: استئناف التقنين النَّحوي ظاهرة يخرج النَّحوي فيها بالقانون الجديد المستأنف. وغالبًا ما تظهر في لغة الشعر، أو في بعض القراءات القرآنية.

رابعًا: تتعلق ظاهرة الاستئناف بشواهد وأنماط متداولة أُعيدَ النظر فيها تبعًا لاختلاف عصر النَّحوي وتنوع وسائل تقنينه، فالاستئناف عند يونس بن حبيب استئناف مبعثه الاختلاف في السماع، أمّا عند ابن مالك ومن تبعه من النَّحويين، فإنَّه يقع في القوانين النَّحوية التي تقع بين الجواز والشذوذ.

خامسًا: ثمة فرق بين استئناف التقنين والخلاف، فالخلاف في الجوازات النَّحوية دليل على عدم الإجماع عليه، أمَّا الاستئناف، فهو انتقال من قانون إلى قانون ينتج من معاودة النظر في نمط مقيّد من غير اشتراط أن يكون الانتقال من مذهب نحويّ إلى آخر؛ ذلك أنّه من مظاهر التفاوت في الإدراك والعلم والاجتهاد.

سادسًا: الاستئناف ظاهرة فكرية بحتة في الفكر النَّحوي وهي قضية صناعية إجرائية تتعلق بتقنيات الصناعة النَّحوية والمماحكات العقلية التي دارت في آراء النحاة ويصل إليها العقل خدمة للقواعد والمعايير من جهة، وخدمة للأساليب المسموعة التي يحترمونها من جهة أخرى.

سابعًا: الاستئناف مظهر تطبيقي من مظاهر الصناعة النَّحوية، وتمظهرت أركانه في كتب الصناعة النَّحوية، ولا نعدم بعض الإشارات التي تدور في صميم فكرته، فهذا ابن جني يُلَّمِح إلى ضرورة ملازمة الصناعة النَّحوية لاستئناف التقنين في أثناء حديثه عن مفهوم الاشتقاق الأكبر، فقال: "وإنْ تباعدَ شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد". (١)

(١) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الخصائص، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤)، ص: ١٣٦/٢.

وعلى الجملة، فالاستئناف يعكس شمولية الفكر النَّحوي، كما يعكس تمثيله الصادق لمستويات التعدّد والتباين والاختلاف في الأداء اللغوية المقبولة في العربيّة، ولهذا يعدّ عنصر قوة للفكر النَّحوي لا عنصر ضعف؛ لأنّ القوانين النَّحوية استنباطات صادقة من تتبّع كلام العربية، يقول تمام حسّان" والنحو يتّسم بالتماسك بعنصريه: عدم التناقض، والتصنيف. فإذا عرفنا أنّ النحو نظام تتشابك فيه العلاقات العضوية حتى يصبح هذا التشابك بنية جامعة... علمنا أنّ هذا النظام المحكم لا يتّسم بالتناقض. إذا لو تطرّق إليه التناقض ما صلح للتطبيق."[١].

(١) ينظر: تمام حسّان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، (القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م) ، ص:٥٩.

## المبحث الأول: المنطلقات المعرفيّة للاستئناف

إنَّ ثمَّة مجموعة من المنطلقات المعرفية التي أسهمتْ في تكوين ظاهرة استئناف التقنين النَّحوي، منها:

### أولاً: التفاوت في السماع والقياس

من أبرز المنطلقات المعرفيّة التي شكَّلت دافعًا عند النَّحويين للميل إلى استئناف التقنين النَّحوي تباين موقفهم من السماع والقياس والاعتماد عليهما في بناء القواعد النَّحوية؛ فقد اعتمد اللغويون في تقنينهم للقواعد النَّحوية جملة من الأدلة التي شكّلت عندهم ركائز أساسية انطلقت منها القواعد النَّحوية؛ فقد كانوا يركنون إلى القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال في وضعهم تلك القواعد وبنائها بناء متماسكًا يمثّل بموضوعيّة الاستعمالات اللغوية المختلفة.

فقد كان اللغويون الأوائل يبحثون عن مقاييسَ وضوابطَ تضبط الكيفيات التي يُراعونها في الوحدات اللفظية حسب ما كانت تُؤديه العرب الموثوق بعربيتهم، وهذه الأقيسة تتطلب أن يحمل الشيء على الشيء لجامع بينهما.(١)

وتباين موقف اللغويين من السماع والقياس منذ بواكير نشأة الدرس النَّحوي، وذهبوا في تطبيقهما مذاهب مختلفة، فقالوا: "كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها"،(٢) وبذلك غدا يونس في نحوه وما وضعه من أقيسة أمة وحده".(٣)

---

(١) ينظر: عبد الرحمن حاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة (مفاهيمها الأساسيّة) ، كراسات المركز سلسة يصدرها مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، (الجزائر، العدد الرابع، ٢٠٠٧م) ص:٧٠.

(٢) ينظر، الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (الأردن: كتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م) ، ص:٤٧.

(٣) شوقي ضيف، المدارس النَّحوية، (مصر: دار المعارف، ط٧) ، ص:٢٨.

واعترف النَّحويون بتفرُّد يونس بن حبيب في أقيسته وميله إلى استئناف القول في التقنين النَّحوي بأقيسته المستقلة، وإن عاش شطر عمره في زمن الاحتجاج، وممّا يدل على ذلك تجويزه أن تلقى علامة الندبة على الصِّفة، نحو قولك "وازيد الظريفاه"، وقول بعض العرب: "**وَاجُمُجْمَتِيّ الشاميتيناه**".(١)

وصرَّح أبو البركات الأنباري بتفرُّد يونس في أقيسته في تعليقه على رأيه في هذه المسألة، فقال: "وأمَّا ما روي عن بعض العرب من قوله "**وَاجُمُجْمَتِيّ الشاميتيناه**" فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس."(٢)

وقد كان المبرّد يحتكم إلى القياس، ولكنه لم يكن يقدِّمه على السماع عن العرب، بحيث يرفض ما ورد على ألسنتهم أو قل على أكثر ألسنتهم، فقد كان يرد ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم، ولكن حين لا توجد هذه الكثرة كان يفسح للقياس، وكذلك كان يفسح له حين يشيع استعمال بين العرب. وليس معنى ذلك أنه كان يقيس على الشاذ والنادر، إنَّما كان يقيس على ما سُمع كثيرًا.(٣)

فقد استأنف المبرد القول على سيبويه في مسألة اتّصال الضمير بـ (عسى)، فقال:" فأما قول سيبويه: إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعل) مع المضمر فتقول: عساك

(١) روي عن بعض العرب أنَّه ضاع منه جمجمتان -أي قدحان- فقال "واجمجمتي الشاميتيناه" وألقى علامة الندبة على الصِّفة.

(٢) ينظر: الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٥٧٧هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مطبعة السعادة، ط٤، ١٩٦٦م) ، ص: ٣٦٥/١.

(٣) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النَّحوية، (مصر: دار المعارف، ط٧) ، ص:١٣٢، وللمزيد عن فكر المبرد ينظر: صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النَّحو العربي وتطبيقاتها، (عمَّان- الأردن: دار الفكر، ط١، ١٩٩٨م) ، ص:١١١.

وعساني – فهو غلط منه؛ لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر."[١]

وكان يرى أنّ المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنَّه قال: عساك الخير أو الشر، وكذلك: عساني الحديث، ولكنه حذف؛ لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسما على قولهم: (عسى الغوير أبؤسا). [٢]

وأفضت مسألة الاستئناف في تنوّع الفكر النَّحوي في النظرة إلى المقاييس التي دعّمت بناء القواعد النَّحوية إلى نتيجتين يمكن استخلاصهما من فكر النُّحاة في هذه القضية:

أولاً: أنّ النُّحاة لم يعتمدوا المقاييس الشكلية فقط في وضعهم القواعد النَّحوية، بل ربط كثيرٌ منهم الشكل بالجوهر أو الوظيفة.

ثانياً: أنَّ النُّحاة لم ينظروا إلى المقاييس الشكلية والجوهرية التي ساروا عليها في وضعهم القواعد بشكل منفرد، أو منعزل عن طبيعة اللُّغة وأنماطها المستعملة، بل ربطوها ضمن إطارٍ متكامل من العلاقات النَّحوية المتكاملة.

**ثانياً: اختلاف الأداء في اللهجات والقراءات**

إنَّ المهمة الأساسية للنَّحويّ تَكمُن في النظر في الأداءات اللغويّة المختلفة وتصنيفها وتوجيهها وفق قوانين لغوية تضبط المكوّنات اللغويّة للقاعدة النَّحوية التي تُبنى باعتماد رئيس على عناصر التداول اللغوي؛ فالقاعدة لا بدّ أنْ تتضمن معايير كلية تستوعب هذه الأنماط، وتجد لها التفسيرات اللغوية المناسبة.

من هنا عمد النُّحاة إلى توجيه تلك الأداءات اللغوية التي جاءت مخالفة للقاعدة الأصلية التي وُضِعت، فانقسموا في آرائهم بين اتفاق واختلاف، فشكّلت هذه الأداءات

(١) المبرد: أبو العباس، محمد بن يزيد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٤م)، ص: ٣/٧١.

(٢) (ينظر: المرجع السابق، ص: ٣/٧٠.

دورة متكاملة في التفكير النَّحوي أدّت إلى تلقي آراء الآخرين ورَجْع النظر فيها والميل إلى الاستئناف عليها في بعض الأحيان.

ومن المسائل التي يُستدل بها في هذا الصدد استئناف ابن درستويه القول على النحاة في منعه تقديم خبر ليس على اسمها في قراءة قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾[1]: "فمن قرأ بنصب البِرَّ جعله خبر ليس، وأن تُوَلُّوا فِي موضع الاسم، والوجه أَنْ يَلِيَ المرفوع؛ لأنها بمنزلة الفعل المتعدي، وهذه القراءة من وجه أولى، وهو أَنْ جُعِلَ فِيهَا اسْمُ لَيْسَ: أَنْ تُوَلُّوا، وَجُعِلَ الْخَبَرُ الْبِرَّ، وَأَنْ وَصِلَتها أَقْوَى فِي التَّعريف مِنَ المعَرَّفِ بالألف واللام، وقراءة الجمهور أَوْلَى من وَجْهٍ، وهو: أَنَّ تَوَسُّطَ خَبَرِ لَيْسَ بينها وبين اسمها قَلِيلٌ، وقد ذهب إِلَى الْمَنْعِ من ذلك ابن دَرَسْتَوَيْهِ تَشبِيهًا لها بما؛أراد الحكم عليها بِأَنَّهَا حَرْفٌ، كَمَا لَا يَجُوزُ تَوْسِيطُ خَبَرِ مَا، وهو مَحْجُوجٌ بهذه القراءة الْمُتَوَاتِرَةِ." [2]

وممّا يمكن الاستدلال به أيضًا في بيان أثر تعدّد الأداء في استئناف القول توجيههم للقراءة الشاذّة في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[3] بنصب (الكافرين)، كما

(١) (البقرة: ١٧٧).

(٢) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ) ، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠هـ) ، ص: ١٣٢/٢، وينظر: موقف أبي حيان الأندلسي من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط (جمعًا ودراسة): علي بن محمد بن سعيد الزهراني، رسالة دكتوراه، (جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م) ، ص: ٥١٩.

(٣) (الكافرون: ١).

نقل ذلك الصبّان[١] انطلاقًا ممّا أجازه المازني في نصب صفة (أي) قياسًا على صفة غيره من المناديات المضمومة.[٢] تتمثَّل مهمة النَّحوي في النَّظر إلى النَّمط المستعمل من جهةٍ وإلى القانون النَّحوي من جهةٍ أخرى؛ فإذا عارض الاستعمال القانون، فإنَّه يلجأ إلى طرق متعدِّدة من التَّوجيه ليحافظ على القاعدة النَّحوية، ففي قراءة النَّصب لكلمة (أطهر) في قوله تعالى حكاية على لسان سيدنا لوط عليه السَّلام: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[٣] لم يتوانَ سيبويه عن عدِّ هذه القراءَة من اللَّحن في حين لجأ المبرد إلى استئناف القول وتخريج النَّصب فيها على الحال: "وقرأ الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان السدي: أَطْهَرَ بالنصب. وقال سيبويه: هُوَ لَحْنٌ. وقال أبو عمرو بن العلاء: احْتَبَى فِيهِ ابْنُ مَرْوَانَ فِي لَحْنِهِ يَعْنِي: تَرَبَّعَ. وَرُوِيَتْ هذه القراءة عن مروان بن الحكم، وَخُرِّجَتْ هذه القراءة عَلَى أَنَّ نَصْبَ أَطْهَرَ على الحال. فَقِيلَ: هؤلاء مبتدأ، وبناتي هُنَّ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٍ فِي مَوْضِعِ خَبَرِ هَؤُلَاءِ، وَرُوِيَ هَذَا عَنِ المبرّد. وَقِيلَ: هَؤُلَاءِ بَنَاتِي مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وهن مبتدأ ولكم خَبَرُهُ." [٤]

واعتمد النَّحويون كذلك على اللهجات في تفسير الأنماط المخالفة للقانون النَّحوي، فهذا أبو عمرو بن العلاء فسّر تعدد الأداء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ

(١) لم أجد فيما تيسّر لي من كتب القراءات هذه القراءة، ولكن الصبَّان أشار إليها. ينظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م)، ص: ٢٢٣/٣.

(٢) ينظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص: ٢٢٣/٢.

(٣) (هود: ٧٨).

(٤) ينظر: أبوحيّان، البحر المحيط، ج٦/ص١٨٧.

ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ﴾ (١) بالتَّنوُّع اللهجي: قال عباس: سألت أبا عمرو عن {وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ} فقال: أهل الحجاز يقولون: "يعلِّمُهم ويلْعَنُهم مُثَّقلة، ولغة تميم: "يُعْلِمْهم ويلْعَنْهم." (٢)

**ثالثًا: التباين في توجيه المعنى التركيبي**

ليس بمستبعدٍ أن يكون المعنى التركيبي للجملة من المنطلقات المعرفية التي أسهمت في نشوء ظاهرة الاستئناف، فإيصال المعنى غاية الكلام ورأس سنامه، لذلك قد يميل المتكلّم إلى الحذف، أو التقديم والتأخير، أو استبدال حركة بحركة، أو بنية ببنية رغبة في إيصال المعنى إلى المخاطَب بأفضل الطرق والأساليب التي يقتضيها السياق.

وانطلاقًا من هذا تعدَّدت المباني التركيبية للجمل، وتباينت آراء النُّحاة والمفسِّرين في توجيهها، فمالوا إلى التأويل والتخمين والتقدير والتعويض لبيان المقصود من الكلام من جهةٍ، وللحفاظ على صحة القاعدة النَّحوية من جهةٍ أخرى.

ومن المعاني التركيبية التي يستدلّ عليها في ظاهرة الاستئناف – تلك التي ظلّت عرضة للتجاذب بين النحاة معنى القلب الإعرابي،(٣) – رأي بعض النحاة في أنَّه: "لَا

(١) (البقرة: ١٢٩).

(٢) ينظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ) ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، (القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٩٩٩م) ، ص: ١٠٩/١.

(٣) ظاهرة القلب الإعرابي من الظواهر التي اعتنى بها الباحثون، ينظر: دراسة علي أحمد الكبيسي، ظاهرة القلب في الإعراب مفهومها، أنماطها، أثره في معنى التركيب، مجلة مركز الوثائق للدراسات الإنسانية، (الدوحة: العدد السابع، ١٩٩٥م).

يَجُوزُ ادِّعَاءُ الْقَلْبِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ"،[١] وقد وجد رأي مغاير لهم يجيز وجوده في غير الضرورة، وينطلق منه في تفسير بعض القراءات القرآنية.

ففي القراءة الشَّاذَّة المتداولة لقوله تعالى: ﴿قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾[٢] قرأ عليٌّ وابنُ عباس والسُّلميُّ والشعبيُّ وزيدُ بن علي وأبو عمروٍ في روايةِ الأصمعيّ «قُدِّرُوْها» مبنياً للمفعول، وجَعَله الفارسِيُّ مِنْ بابِ المقْلوبِ قال: «كأنَّ اللفظ: قُدِّروا عليها. وفي المعنى قَلْبٌ؛ لأنَّ حقيقةَ المعنى أن يقال: قُدِّرَتْ عليهم، فهي مثلُ قولِه: ﴿لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾[٣]، ومثلُ قولِ العرب: "إذا طَلَعَتِ الجَوْزاءُ أُلْقِيَ العُوْدُ على الحِرْباء".[٤]

ويحمل عليه أيضًا قوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[٥]، فقد حمله الضَّحَّاكُ وَالْفَرَّاءُ على القلب، والْمَعْنَى (لِكُلِّ كِتَابٍ أَجَلٌ)، إلا أن أبا حيان رَدَّ هذا القول، فقال: "وَلَا يَجُوزُ ادِّعَاءُ القلب إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَأَمَّا هُنَا فالمعنى فِي غَايَةِ الصِّحَّةِ بِلَا عَكْسٍ وَلَا قَلْبٍ بَلِ ادِّعَاءُ القلب هُنَا لَا يَصِحُّ المعنى عَلَيْهِ، إِذْ ثَمَّ أَشْيَاءُ كَتَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَزَلِيَّةً كَالجنة وَنَعِيمِ أَهْلِهَا، لَا أَجَلَ لَهَا".[٦]

(١) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ص: ٣٩٧/٦.

(٢) (الإنسان:١٦).

(٣) (القصص: ٧٦).

(٤) ينظر: السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف (المتوفى: ٧٥٦هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ص: ٥١٠/١٠.

(٥)(الرعد: ٣٨).

(٦) ينظر رأي الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد (المتوفى: ٢٠٧هـ) ، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار و عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، (دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١) ، ص:٦٥/٢-٦٦، وينظر: أبوحيّان، البحر المحيط، ص: ٣٩٧/٦.

ومنه قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٍۚ ﴾، [1]فقد ذهب أبو عمرو بن العلاء: "أنّه من بابِ القلبِ. والأصلُ: خُلِقَ العَجَلُ من الإنسانِ لشدةِ صدورِه منه وملازَمتِه له... وقد يتأيَّد هذا بقراءةِ عبدِ الله «خُلِقَ العَجَلُ من الإنسانِ» والقلبُ موجودٌ..... إلاَّ أن بعضَهم يَخُصُّه بالضرورةِ." [2]

ووجّه الأخفش قولهم: "كلّمتُه فاهُ إلى فِيَّ"، بإعراب (فاه) على إسقاط الخافض، والأصل (مِنْ) فيه، وردّ هذا المبرد؛ لأنّ المعنى يفسد، فالإنسان إنما يتكلم من نفسه لا من غيره، وحمل ابن هشام كلام الأخفش على القلب".[3]

فالأخفش حمله على القلب لفهم المعنى، وعليه، فإنّ أصل الكلام: كلمني من فيه إلى فِيّ، ثمَّ حدث النزع -يعني نزع الجار - فصارت: كلَّمني فاه إلى فِيّ، والقلب - يعني القلب في كلّمني- حيث قلب الفاعل مفعولاً، والمفعول فاعلا".[4]

إنَّ هذه المنطلقات المعرفية التي أسهمت بتشكيل ظاهرة الاستئناف النَّحوي تؤكد أنّ العملية النَّحوية ليست جامدة مغلقة تعنى بالافتراضات الذهنية فحسب، بل إنّها عملية متجدّدة متغيرة تسير على السواء باهتمام بالغ بالقياس والسماع والمعنى، وهي عملية وظيّفية حيّة قامت على مبادئ اعتمد عليها النحاة في وضعهم للقواعد من جهة، وفي تعليلاتهم وتفسيراتهم للشواهد المستعملة والأنماط اللغوية المتداولة التي دفعتهم لاستئناف القول فيها من جهة أخرى.

---

(١) (الأنبياء: ٣٧).

(٢) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ص: ١٥٦/٨.

(٣) ينظر: ابن هشام، أبومحمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، (دمشق: دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م)، وأشار ابن يعيش إلى توجيه هذه المسألة: ينظر: ابن يعيش: أبو البقاء، موفَّق الدين، شرح المفصل للزمخشري (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدَّم له: إميل بديع يعقوب، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م)، ص: ١٥/٢-١٧.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص: ٥٩٧.

## المبحث الثاني: من مظاهر الاستئناف النَّحوي

من أهم مظاهر الاستئناف النَّحوي التي استطاعت الدِّراسة حصرها ما يأتي:

**أولاً: التصنيف اللغوي للأنماط**

انشغل النُّحاة منذ النشأة الأولى للدرس النَّحوي في وضع تقسيم شامل للكلام؛ فقسَّموه إلى اسم وفعل وحرف، وانبروا لوضع الحدود الفاصلة بين كل قسمٍ من هذه الأقسام، وتحديد الهوية الخاصَّة بها، فوضعوا علامات فارقة لكل منها.

وانطلقت دراسة العلامات عند النُّحاة العرب من فكرة تقسيم الكلام التي تعدُّ المحور الرئيس لها، وذلك لأن "عملية التقسيم تفرض وجودها على العقل وهي ظاهرة كلية ناقشها النُّحاة في كتبهم نقاشاً من مختلف جوانبها، ويصوّر عملهم مرحلة ضرورية تجريدية في الدرس النَّحوي وهي مرحلة تفسيرية مرهونة بما يقرُّه نحو اللُّغة من مبادئ وأحكام تحقِّق الوحدات النَّحوية، والعلاقات التي بناها في النظام اللغوي، ولعلَّ تحليل المكونات اللغوية المنسَّقة إلى اسم وفعل وحرف يفضي إلى وضع نحو خاصٍّ بكل قسم على حده يختلف عن سائر الأقسام"(١)

وتباينت وجهات نظر النَّحويين في تطبيق الأطر العلاماتية التي وضعوها لكل قسم من هذه الأقسام حتى كانت بعض الكلمات مدعاة للنقاش والترجيح والتأويل في بيان هويتها المعرفية أو تصنيفها ضمن قسم من أقسام الكلام؛ لذلك لا غرابة أنْ نجد أنَّ من أهم مظاهر الاستئناف في التقنين النَّحوي هو التصنيف العلاماتي المرتبط بالأنماط اللغوية المستأنفة، فالعلاقة بين العلامة اللغوية ودلالتها المعرفيّة علاقة تلازميّة تفضي إلى إحلال الكلمات ضمن أطرها التصنيفية التي ترجّح فيها الاسمية، أو الفعلية، أو الحرفية باعتماد رئيس على مدى قبولها

(١) عاشور، المنصف، ظاهرة الاسم في التفكير النَّحوي، (منوبة تونس: منشورات كلية الآداب، ط٢، ٢٠٠٤م)، ص: ٤٣.

للعلامة من عدميتها.

ويُعدُّ الشبه الشكليّ للكلمات من أهم الملامح التي دفعت اللغويين إلى الاستئناف؛ فهناك أنماط كثيرة تواضع عليها العلماء على أنها تصنّف في الإطار الاسمي، إلا أنَّنا نجد آراء لبعض العلماء بالخروج بها إلى دائرة الحرفية، وممّا يثبت ذلك قول النَّحويين باسمية (مهما) لعود الضمير عليها في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا﴾، [1] إلا أنّ السهيلي عدّها حرفًا لا محل له بمعنى (إنْ) [2]، واستدلّ بقول زُهَيْر: [3]

وَمهما تكنْ عِنْد امْرِئ من خَلِيقَة وَإِنْ خالها تَخْفى على النَّاس تُعلمِ

وقد دفع النُّحاة رأي السهيلي بالاعتماد على علامة عود الضمير على ما قبله وهي علامة جوهرية من العلامات التي تنماز بها الأسماء. قال السيوطي في الأشباه والنظائر: "تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم، فوجدناها فوق ثلاثين علامة، وهي: الجر وحروفه، والتنوين، والنِّداء، وال، والإسناد إليه، وإضافته، والإضافة إليه والإشارة إلى مسمّاه، وعود ضمير إليه..".[4]

(١) (الأعراف: ١٣٢).

(٢) ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (المتوفى: ٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني تحقيق: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م)، ص:٥١١.

(٣) ينظر: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، ( المتوفى ٤٧٦هـ)، شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق: فخر الدين قباوة، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٣، ١٩٨٠م)، ص: ٢٨.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر في النَّحو، تح: عبد العال سالم مكرم، (مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م)، ص: ٨٣/٣.

وصرّح النحاة بهذه العلامة في معرض توجيههم للآية السابقة، وردّهم على قول السهيلي بحرفيتها: " الهاء من بِهِ عَائِدَة عَلَيْهَا وَالضَّمِير لَا يعود إِلَّا على الْأَسْمَاء ".(١)

وربما تنبّه إلى هذه القضية خليل عمايرة، فبيّن دور الضمائر في تشكيل بنية الجملة، فقال: " تقتضي تراكيب العربية أن يعود الضمير على متقدِّم ظاهرٍ، وهذا أمر يتسق مع طبيعة التذكُّر، فإنَّ الإنسان يختزن في ذهنه عادة ما يقوم بعدئذٍ بالإحالة إليه، وهذا ما عليه استعمال الضمير في العربية".(٢)

ومن الأنماط اللغوية التي وقع فيها الاستئناف نتيجة الشبه الوظيفي في العلامات لفظة (جير) قال ابن مالك: "جير حرف بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقاً، لأن كل موضع وقعت فيه جير يصلح أن تقع فيه نعم. وليس كل موضع وقعت فيه نعم يصلح أن تقع فيه حقاً فإلحاقها بنعم أولى. وأيضاً فإنَّ لها شبهاً بنعم لفظاً، واستعمالاً. ولذلك بنيت. ولو وافقت حقاً في الأسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها اللام، كما أنَّ حقاً كذلك." (٣)

فالناظر في توجيهات النَّحويين للفظة (جير) يلحظ أنّ عملية الشبه الوظيفي هي السبب في استئناف القول بحرفيتها أو اسميتها عند كلا الفريقين، فالتفاوت في التصنيف الشكلي للألفاظ أمر مقبول من الناحية التحليلية والاستعمالية للأنماط اللغوية، فقد ذكر ابن هشام في باب (جَيْر): "أنّها حرف بمعنى نعم، لا اسم بمعنى حقًا، فتكون مصدرًا." (٤)

(١) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، (المتوفى: ٧٦١هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى،تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (دمشق: دار الخير، ط١، ١٩٩٠م)، ص: ٤٠.

(٢) عمايرة، خليل، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، (عمَّان: دار البشير، ط١، ١٩٨٩م)، ص:٧٧.

(٣) ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، (المتوفى: ٦٧٢هـ) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، (مكة المكرمة: منشورات جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م)، ص: ٣٨٣/٢.

(٤) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ص:١٦٢، وينظر: شوقي ضيف، المدارس النَّحوية، ص: ٣٥٧.

فهذه التوجيهات وما تحمله من طرق الاستئناف تدلّ دلالة واضحة أنّ التصنيف اللغوي للأنماط اللغوية والتشابه الشكلي أو الوظيفي بينها من أهم المظاهر النَّحوية التي شكّلت دافعًا لدى النَّحويين لاستئناف الآراء.

ومن الملامح الأخرى المهمة التي شكلّت دافعًا مهمّا عند النَّحويين في استئناف الرأي في باب التصنيف اللغوي للأنماط اللغويَّة النظرُ في البنية الاشتقاقيّة للأنماط؛ فثمة تجاذب بين الاسمية والفعلية يدور في كتب اللغويين حول تصنيف كلمة (تترا) في توجيههم لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾[1] بسبب الاختلاف في توجيه بنيتها الاشتقاقية: "وتَتْرا مصدر بمنزلة فعلى مثل الدعوى والعدوى ونحوها، وليس تترى بفعل". [2] فهي على وزن فعلى، ومن استأنف وادّعى فعليتها، فقد رأى أنَّها من باب: "تفعل". [3]

وقد ردَّ ابن سيده الفعلية فيها اعتمادًا على أصلها الاشتقاقي، فقال: "ومن زعم أن تترى تفعل فقد غلط؛ لأنَّه إذا حكم بزيادة التاء لم يكن ما بقي من الكلمة في معنى المواترة وإنما تترى من المواترة؛ لأن التاء أبدلت من الواو كما أبدلوها منها في توجل وتيقور"،[4] وإلى هذا ذهب ابن

(١) (المؤمنون: ٤٤).

(٢) ينظر: ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م)، ص: ١٤٤/٤. و ينظر: ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، (مكة المكرمة: منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ)، ص: ٥٨/٢.

(٣) ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، (دار الرسالة، ط١ ٢٠٠٠م)، ص: ٢٥٧.

(٤) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (المتوفى: ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١ ١٩٩٦م)، ص: ١٧٨/٤.

منظور، فقال: "وجاؤوا تترى وتترا أي متواترين، التاء مبدلة من الواو".(١)

وممّا حمل أيضًا على أثر البنية الاشتقاقيّة في الاستئناف بتصنيف الأنماط اللغوية خلافهم في توجيه القراءة الشاذة لـ: (كلا) بالتنوين في قوله تعالى: ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾(٢)، فقد قُرِئت بِالتَّنْوِينِ (٣) إِمَّا على أَنَّه مصدر (كل) إِذا أعيا أَي كلوا فِي دَعوَاهُم وانقطعوا أَو من الْكل وَهُوَ الثّقل أَي حملُوا كلا.(٤)

يقول السيوطي في ذلك: " (وَزَاد) لَهَا قوم لما رَأَوْا أَن معنى الردع والزجر لَيْسَ مستمرا فِيهَا معنى ثَانِيًا يَصح عَلَيْهَا أَن يُوقف دونَهَا ويبتدأ بهَا ثمَّ اخْتلفُوا فِي تعْيين ذَلِك الْمَعْنى، فالكسائي قَالَ تكون بِمَعْنى حَقًّا أَيْضا وزعمها مكي اسْما حِينَئِذٍ كمرادفها وَلِأَنَّهَا تنون فِي قِرَاءَة بَعضهم: ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا﴾(٥) وَغَيره. قَالَ اشْتِرَاك اللَّفْظ بَين الاسمية والحرفية قَلِيل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دَعْوَى عِلّة لبنائها."(٦)

وشكّلت القرائن اللفظية منطقًا عند النَّحويين لاستئناف النظر في تصنيف الأنماط اللغوية، فقد يقترن باللفظ إحدى القرائن التي تدفع النَّحويين إلى رجع النظر فيه وعندها يحصل الاستئناف.

ولعلَّ من أبرز الأمثلة على دور القرائن اللفظية في تشكيل ظاهرة الاستئناف اقتران

(١) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ)، ص: ٢٧٦/٥.

(٢ ) (مريم: ٨٢).

(٣) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ص: ٥٣٨/٧.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:٢٥١.

(٥) (مريم: ٨٢).

(٦) السيوطي، همع الهوامع، ص: ٦٠١/٢.

الباء في لا النافية في قولهم: (جئت بلا زاد)، فقد زعم بعض النحاة أنها اسم بمعنى (غير)؛ لدخول حرف الجر عليها. ومذهب الجمهور أنها للنفي؛ وهي زائدة من حيث تخطى حرف الجر لجر ما بعد (لا)، ولا يعني بالزائد، أن وجوده كعدمه.(١)

وأكّد فاضل السامرائي أنها لا تطابق (غير) في المعنى؛ لأنّ استعمال (غير) يمكن أن يعطينا أكثر من معنى، بخلاف استعمال (لا).(٢)

وممّا يحمل على ذلك أيضًا اقتران اللام بكلمة (جرم)، نَحْو: قوله تعالى: ﴿لَاجَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾(٣)."وجرم فعل لَا اسْم وَمَعْنَاهُ وَجب وَمَا بعده فَاعل وَقَالَ قوم لَا زَائِدَة وجرم وَمَا بعْدهَا فعل وفاعل كَمَا قَالَ قطرب(٤)، فـ (لا) عند الخليل وسيبويه ردٌّ، و(جرم) فعل ماض فاعله (أن وما بعدها) المنسبك منهما المصدر، وأمَّا الفرَّاء وأصحابه، فذهبوا إلى أن "جرم" اسم منصوب و"لا" على التبرئة، وهي عندهم بمعنى لا بدَّ ولا محالة، ثمَّ كثر استعمال العرب إياها حتى صارت بمعنى حقا."(٥)

(١) أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م)، ص: ٢١٤/٣.

(٢) ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، (الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م)، ص: ٣٦١/١.

(٣) (النحل: ٦٢).

(٤) ينظر: أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، (الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠١٣م)، ص: ٤٠٩/١١.

(٥) ينظر: ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر(المتوفى: ٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، (الأردن: دار عمار ر، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م) ص: ٢٣٣/١.

وأحيانًا يكون اقتران اللفظة نفسها التي وقع عليها الاستئناف بغيرها من الألفاظ دافع الاختلاف في تصنيفها اللغوي، فقد رأى سيبويه وجمهور النُّحاة أن كلمة (ايمن) المختصة بالقسم اسم[١]، في حين استأنف الزجاج والرماني هذا القول وذهبا إلى أنها حرف جر.[٢]

واستدلّ من ذهب إلى حرفيتها بدخولها على "الرب"، وهم لا يدخلون أيمن على الرب، فلو كانت بقية أيمن لما دخلت على الرب. وبأنها لو كانت بقية أيمن لكانت معربة؛ لأن المعرب لا يزيله عن إعرابه حذف شيء منه، فبناؤها على السكون دليل على حرفيتها وأنها ليست بقية أيمن.[٣]

ولم تكن على الدوام القرائن اللفظية الدافع الوحيد للاستئناف، إذ يعتمد النَّحوي قرائن المعنى السياقي لاستئناف القول في التصنيف اللغوي للأنماط، ولعل أبرز ما يستدل به في ذلك قول الأصمعي بفعلية (أولى) في توجيهه لقوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ ۝٢٠ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ۝٢١﴾ [٤] مع أنّ جمهور النحاة يؤكدون أنها اسمٌ. قال السمين الحلبي " اختلف اللغويون والمعْربون في هذه اللفظةِ، فقال الأصمعي: إنها فعلٌ ماضٍ بمعنى: قارَبَ ما يُهْلِكه."[٥]

وقد استحسن ثعلب مذهب الأصمعي: فقال: "لم يَقُلْ أحدٌ في أَوْلَى أحسنَ مِن

(١) ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق،: عبد السلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م)، ص: ١٥٤/٤.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ص: ١٣٦.

(٣) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ص: ٤٠٩/١١.

(٤) (محمد: ٢٠-٢١).

(٥) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ص: ٥٩٨/٩.

قولِ الأصمعيّ."[1]، وقال البغوي: معناه وَلِيَكَ وَقَرَبَك ما تكره ولكن الأكثرين على أنَّه اسم. [2]

ومهما يكن من أمرٍ، فيستتب لنا أنّ الاستئناف الذي تكشفت أُطره بفعل النظر إلى التصنيف اللغوي للأنماط اللغوية سار سيرًا موازيًا بين أقسام الكلام (القاعدة التأسيسية)، والعلامات النَّحوية (القاعدة العملية) ضمن منهج علمي محكم يبتعد عن العشوائية ويتصل بالواقع اللغوي؛ لذلك وجدنا تعدّد مذاهب النحاة في استئناف القول في التصنيف اللغوي للأنماط اللغوية المستعملة، فمنهم من اعتمد العلامات الشكلية في التصنيف، ومنهم من اعتمد البنية الاشتقاقية، ومنهم من اعتمد القرائن اللفظية، ومنهم من اعتمد القرائن المعنوية.

وعلى الجملة، فإنّ هذه الآراء شكل من أشكال الثراء اللغوي الذي يعكس دور العقل النَّحوي على مرّ العصور في صناعة القاعدة وإعادة إنتاجها وتوجيهها برؤية جديدة تنظر إلى الاستعمال اللغوي للأنماط من زوايا أخرى، فتكشف هذه الرؤى عن الطاقات المتجددة في النظر النَّحوي التي انحرفت به من مواطن الاجترار أو الإعادة والتكرار إلى مواطن الاستئناف وإعادة الإنتاج بالاعتماد على تقنيات إبداعية أخرى من تقنيات الصناعة النَّحوية.

---

(١) ينظر: ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (المتوفى: ٣٩٥هـ)، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م)، باب الواو وما يثلثهما، ص: ٩٣٦. وينظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تصدير: محمود محمد شاكر، (القاهرة: دار الحديث، ص: ٦٥/٧.

(٢) البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (المتوفى: ٥١٠هـ)، تفسير البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ)، ص: ٢١٦/٤.

**ثانيًا: اختلاف المعنى الوظيفي**

منذ بواكير الدرس النَّحوي سعى النحاة لتحديد المعاني الوظيفية للأنماط اللغوية المختلفة، فوضعوا قواعد خاصة لمعاني الأدوات وصنفوها وفق أطرها الاستعمالية وفق متطلبات السياق ومقتضياته، وقد تعدّدت معاني الأدوات وتنوّعت وفق متطلبات التخاطب بين طرفي الخطاب، وهذا انعكس على دراستهم النَّحوية لها، فنجدهم يصنِّفون الوظائف إلى وظائف تركيبية تعنى بتراكيب الجمل، ووظائف دلالية تعنى بدلالة الكلمة في السياق؛ فلكل تركيب وظيفة محدّدة تتحدد من خلال السياق الاستعمالي الذي يحقق الفائدة من الكلام.

ولم تختلف نظرة المعاصرين في نظرتهم للمعاني الوظيفية للتراكيب، فقد اعتنت الدِّراسات الوظيفية المعاصرة بالمعنى ودوائره، فطفق الوظيفيون المعاصرون على تعريف النَّحو الوظيفي انطلاقًا من المعنى النَّحوي:" النحو الذي يبحث في تجاور الكلمات مع بعضها بعضًا بغرض تأدية المعنى النَّحوي والمعنوي معًا في رسالة كلامية معينة (الجملة) وهي التي يحسن السكوت عليها."(١)

إنَّ الاهتمام بالمعنى الوظيفي جزء أصيل من العملية التقعيدية، ولما كانت الفائدة الهدف الأسمى لعملية التواصل فلا ضيرَ أن نجد المعاني تختلف من سياق إلى آخر، وتبعًا لهذا قد يتغيّر المعنى القواعدي للأداة اللغوية بسبب اختلاف مقتضيات السياق، يقول أبو المكارم: " ولما كانت اللغة دائمة الحركة صوتيًا وصرفيًا ونحويًا، فقد تغيّرت كثير من القواعد فيها بسبب تغيّر القوانين التحويلية على مرّ العصور ولكن هذا التغيّر ليس تغيّرًا خاضعًا

(١) ينظر: صالح بلعيد، الإحاطة في النَّحو، النحو الوظيفي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩م)، ص: ٦-٨.

للقوانين الإلزامية، بل إنَّ كثيرًا من القوانين اللغوية ذات سمتٍ اختياري." (١)

وعليه، يلحظ أنّ النُّحاة في أصولهم التقعيدية وتوجيهاتهم النَّحوية للمعاني الوظيفية راعوا محورين أساسيين في تقنين معاني الأدوات والتراكيب تجلَّت فيهما مظاهر الاستئناف النَّحوي:

**أولاً: العامل ومحوريته في تحديد وظائف الأنماط:**

تشكّل نظرية العامل العمود الفقري للمنظومة النَّحوية، فالتراكيب النَّحوية قائمة على العلاقة بين العوامل والمعمولات:" فرض النحاة وجود أطراف ثلاثة عناصر: العامل أي المؤثر أو المغيّر، والمعمول، أي المتأثر أو المتغيّر، والحركة المتغيرة في اللفظ أو في تقدير رمز عمل العامل في المعمول والدليل عليه."(٢)

ولم تسِرْ نظرة النحاة للعوامل والمعمولات باتجاه واحد، فأحيانًا يختلف توجيه النَّحوي للعامل تبعًا لاختلاف النمط التركيبي في السياق، وعندها تتعدد الرؤى ويتحرّك النَّحوي نَحْوَ رؤية خاصة للأنماط وفقًا لطبيعتها الاستعمالية التي ظهرت في هذا النمط المستحدَث ولا يتفق مع القانون الأصلي للقاعدة.

فهذا التنوّع الاستعمالي للأداءات اللغوية الذي أدّى إلى تعدد الوظيفة للفظ الواحد أثار انتباه العلماء باكرًا، وتجسّد في مجموعة من توجيهاتهم التي أثارت دافعيتهم لاستئناف التوجيه النَّحوي، ولعلّ من أهم المظاهر التي يستدل بها على ما تقدّم عمل (لم) في الجملة وتحوّلها من عامل جزم إلى عامل نصب أو عامل رفع في بعض الأنماط اللغوية، فقد زعم

(١) ينظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النَّحوي، (القاهرة الحديثة، ١٩٦٨م)، ص:٨٩-٩٢. وينظر أيضًا للمؤلف نفسه، تقويم الفكر النَّحوي، (القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥م)، ص: ٢١٧.

(٢) ينظر: يحيى عبابنة، اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية، دار الكتاب الثقافي، ط١، ٢٠١٦م، ص٢٧.

اللحياني أَنّ بعض العرب ينصب بهَا كَقِرَاءَة بَعضهم أبي جعفر[١] في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢]، ونحو قَول الراجز:[٣]

أَي يَومَيَّ مِنَ الموتَ أَفِر  يَومَ لَمْ يَقدِرُ أَو يَومَ قَدِر

وخُرِجا على أَن الأَصْل: (نشرحن ويقدرن)، ثمَّ حذفت نون التوكيد الْخَفِيفَة وَبقيت الفتحة دَلِيلا عَلَيْهَا وَفِي هَذَا شذوذان: توكيد الْمَنْفِيّ بلم، وَحذف النُّون لغير وقف وَلَا ساكنين. [٤]

وَقد يرفع الْفِعْل الْمُضَارع بعْدهَا كَقَوْلِه: [٥]

لَوْلا فَوَارِسُ مِنْ نَعَمٍ وَأُسْرَتِهِمْ  يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجارِ

فَقيل: ضَرُورَة، وَقَالَ ابْن مَالك لُغَة. [٦]

ومهما يكن من أمرٍ في اختلاف التوجيهات النَّحوية لهذه الأنماط؛ فإنها تصوّر لنا

(١) ينظر: أبوحيان، البحر المحيط، ج١٠/ ص٤٩٩.

(٢) (الشرح: ١).

(٣) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي (المتوفى: ٦٦٩هـ)، ضرائر الشِّعْر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، (منشورات دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٩٨٠،١م)، ص: ١١٢.

(٤) ينظر: العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (المتوفى: ٨٥٥ هـ)، المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية تحقيق: علي محمد فاخر وغيره، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠١٠م)، ص: ١٩٤٢/٤.

(٥) رُوِيَ في بعض المصادر: من ذهلٍ، وفي بعضها من قيس ، وعند ابن مالك من نَعَمٍ... ينظر: ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، (دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م)، ص: ٢٨/١.

(٦) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها، وينظر: ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٣٦٥. وفي ديوانه، (أن يأتي)، ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السُّكري (ت٢٧٥هـ)، دراسة وتحقيق د.أنور أبو سويلم و د. محمد علي الشوابكة، (الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتراث والتاريخ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص: ٣٨٨.

حقيقية متأصلة في الفكر النَّحوي تتجلّى في أثر تحول الوظائف اللغوية للأدوات اللغوية في سياقاتها المتداولة على تغيّر التوجيهات النَّحوية واستئناف الأقوال المتفق عليها، ولسنا هنا في معرض ترجيح أو تأويل هذه الآراء إلا أنه يُستدل بها لبيان أثر تغيّر الأداء في استئناف الآراء النَّحوية، وهذه الاستعمالات تعكس مرونة القاعدة النَّحوية في التعامل مع الأنماط اللغوية المستعملة بشكل يغاير الوظيفة الأساسية للتركيب اللغوي وعوامله ومعمولاته، كما يعكس على ثبات النظرية التقعيدية النَّحوية التي سمحت لهذه الأنماط الخارجة عن سلطان المكوّنات المتفق عليها في نظرية العامل من الجزم بـ (لم) إلى النصب بها أو الرفع لتسير جنبًا إلى جنب وبالتوازي مع القاعدة الأصلية دون أن تؤثر في وجودها أو في شموليتها الكلية.

وظلّت آثار العامل ومحوريته تبرز في تحديد المعاني الوظيفية، وأثارت دافعيتهم نحو القول بالجزم بِأَن، فقد ذكر بعض الْكُوفِيّين وَأَبُو عُبَيْدَة أَن بَعضهم يجْزم بِأَن وَنَقله اللحياني عَن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا عَلَيْهِ قَوْل امرئ القيس:(١)

إذا ما غَدَوْنا، قال وِلْدانُ أهْلِنا تعالَوْا إلى أن يأتِنا الصَّيْدُ نَحْطِب

فالاستئناف هنا في توجيه هذه الأنماط فرضته الطبيعة التداولية للغة ولأنماطها المستعملة في سياقاتها، ومع أنّ بعض النَّحويين استأنفوا القول على القانون النَّحوي الذي اعتمد عليه جمهور النحاة، وسار عليه القياس في عمل (أن) بالنصب في الأفعال، إلا أنّ هذه الأنماط التي تحوّلت فيها (أن) من عامل نصب إلى عامل جزم لم تقف عائقًا أمام النحاة، فقد كانوا قادرين على استيعابها ووضعها في أطر استئنافية، وتعاملوا معها باتجاهات مختلفة، وأصدروا بحقها الأحكام التي تفسّر التركيب اللغوي تفسيرًا سياقيًا يختص بهذه السياقات، فمنهم من وصفها بالندرة:" وإذا حكى الجزم بها الكوفيون، ومن البصريين اللّحياني، وأبو عبيدة كان الأصح جواز ذلك لكنه قليل، ومنهم من أقرّ

(١) نظر: ابن هشام مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:٤٥.

باستعمالها لكنه وصفها بالدونية: وقال الرؤاسي: "فصحاء العرب ينصبون بأن، وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها".(١)

فصناعة النحو العام تبدأ باحتواء التباينات اللغوية، ثم تسعى إلى إقصاء أكبر قَدْرٍ منها باستخدام تقنية التشذيذ، والندرة، والقلة، والرداءة، والقبح وما شابه للوصول إلى نحو تعليمي مطرد إلى أقصى ما يمكن في قواعده ومعاييره، مع الاحتفاظ بالاستثناءات اللغوية والتباينات في مبسوطات كتب النحو التعليمي والسعي إلى تفسيرها وتخريجها، وإن اختلف النحاة في تفسيرها وحاروا فيها.(٢)

وقد يتغيَّر العمل تبعًا لطبيعة اللواصق التي تقترن باللفظة، فتتحول الأداة لتؤدي معنى جديدًا غير المعنى المتعارف عليه وعندها تكثر التوجيهات النَّحوية، فيكون هذا النمط عرضة للاستئناف لوروده في أنماط لغوية مستحدثة تغاير القاعدة الأصلية، فمثلا اتصال ضمائر النصب والجر بـ (عسى) فتح الباب على مصراعيه عند النحاة لاستئناف القول فيها؛ فتعدّدت وجهات نظرهم للطبيعة المستحدثة لعمل (عسى) في هذه الأنماط، ففي حين رأى سيبويه أنّ (عسى) في نحو: (عساي، وعساك، وعساه) تجري مجرى لعل في نصب الاسم(٣) رأى الْأَخْفَش وَابْن مَالك أن الضَّمِير فيها مستعار، فجُعِل مَكَان ضمير الرّفْع ضمير النصب وَهُوَ فِي مَحل رفع نِيَابَة عَن الْمَرْفُوع كَمَا نَاب ضمير الرّفْع عَن

(١) ينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وغيره، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ)، ص: ٤١٣٦/٨.

(٢) ينظر: حسن خميس الملخ، العادات اللغوية في العربية، (إربد- الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠٢٠م)، ص: ٢٩.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب، ص: ٣٧٥/٢.

ضمير النصب والجر فِي قَوْلهم أكرمتك أَنْت.[١]

وأثّرت العوامل المحذوفة وتقديراتها وتأويلاتها أيضًا في المعاني الوظيفية للأداءات اللغوية، وشكّلت مدخلا للاستئناف عند بعض النَّحويين، ومن المسائل التي تجاذبت فيها آراء النَّحويين مسألة حذف اللام الناصبة وبقاء عملها وورد ذلك في قَوْلِ الشاعر:[٢]

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي ولَكِنْ يَكُنْ للْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيْبُ

أَي: ليكُنْ.

فمنهم من رأى أنه خاص بلغة الشعر، وَمنع المبرد حذف اللَّام وإبقاء عَملهَا حَتَّى فِي الشّعْر.[٣] وممّا يستدل عليه هنا، خلافهم في العامل بالاسم المجرور برب المحذوفة بعد الفاء، نحو قول امرئ القيس:[٤]

فمثلِك حُبْلى قد طَرَقتُ ومُرضِعًا فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُغيل

ففي حين وجّه جمهور النحاة هذا الشاهد على أنّ الاسم مجرور بربّ المحذوفة، وهي العامل الحقيقي فيه، استأنف المبرد القول عليهم ورأى أنّ الفاء هي الجارة للاسم[٥]. إن رأي المبرد يثبت أنّ الفكر النَّحوي سار باتجاهين: اتجاه قياسي يعنى بكلية القاعدة وشموليتها ويراعي أبعاد اطّرادها في قوالب تركيبية محدّدة ويعلي من الشأن الثبات في العوامل والمعمولات حتى لو اضطرهم إلى الميل إلى التأويل والتقدير على نحو ما رأينا في

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ص: ٣٩٧/١.

(٢) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ ) سر صناعة الإعراب، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م)، ص:٦٩/٢.

(٣) ينظر: المبرد، المقتضب، ص: ١٣٢/٢-١٣٣.

(٤) ينظر: امرؤ القيس، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، ط٥)، ص:١٢.

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:٢١٣.

تقديرهم لحرف الجر (رب) المحذوف بعد الفاء في الشاهد السابق. واتجاه آخر يعنى بالاستعمال وسياقه ولا يرى حرجًا في الخروج عن قدسية القاعدة وتواترها ووضع قواعد جديدة تتناسب والاستعمال اللغوي، وتبتعد عن التقدير والتأويل الذي تفرضه سلطة العامل، ويتجلّى هذا الاتجاه باستئناف المبرد القول على النَّحويين وتوجيه للشاهد السابق بتحديد الفاء عامل جر في الاسم.

**ثانيًا: تحوّل وظائف الأدوات وفق مقتضيات السياق**

لا شكّ أنّ المنظومة النَّحوية اهتمت بالسياق ودلالته، وانصب اهتمام النَّحويين على فهم الأنماط المستعملة في سياقاتها التداولية، وفي العصر الحديث سعى الوظيفيون إلى تحديد ما يتلفظ به المتكلّم انطلاقًا من سياق التلفظ(١)، لذلك رأى هاليداي: " أن السياق جزء من التخطيط الكلي.. وليس هناك انفصال بين ماذا تقول، وكيف نقول اللغة. إنما تكون اللغة عن طريق الاستعمال في سياق الحال وكل ما فيها مرتبط بالسياق."(٢)

ونظرًا إلى أهمية الأدوات في تشكيل المعنى التركيبي للجمل، فقد نظر النحاة الأوائل إلى تعدّد معانيها نظرة إدراك ووظيفة، وركّزوا على الفائدة المتحققة من الأداة وفق سياقها التركيبي الداخلي، ولذلك اختلفت توجيهاتهم لمعانيها حتى شكّلت تلك المعاني مدخلا عندهم لاستئناف التوجيه النَّحوي في وظائفها ودلالتها.

وليس أدلّ على ذلك من قول بعض النَّحويين استئنافًا بمجيء (كَيفَ) عاطفة،

(١) ينظر، يوسف تغزاوي الوظيفة في الفكر اللغوي القديم: التجليات والمبادئ، بحث منشور في كتاب اللسانيات الوظيفية، إشراف وتحرير، حسن خميس الملخ، (إربد، الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٨)، ص:٢٤١.

(٢) ينظر، يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، (مجلة عالم الفكر، المجلد٢٠، العدد٣، أكتوبر، ١٩٨٩م)، ص:٨٣.

وَمِمَّنْ زعم ذَلِك هشام الضرير وَأنْشد عَلَيْهِ:(١)

إذا قَلَّ مالُ المرْءِ لانَتْ قَناتُه وهانَ على الأَدْنَى فكيفَ الأَباعِدِ

وقَالَ ابن هشام:" هَذَا خطأ لاقترانها بِالْفَاءِ والجر بِإِضَافَة مُبْتَدأ مَحْذُوف أَي فيكف حَال الأباعد."(٢)

فهذه التوجيهات المستأنفة التي رأت العطف في (كيف) يمكن أن تصنّف من باب الاستئناف المخصّص بسياق ما، فقد رأى من ذهب إلى هذا القول من النحاة أنّ سياق الشاهد الشعري السابق يتقبّل أداءها لوظيفة العطف وفقًا للسياق الذي وردت فيه، وهو تفكير يعكس أهمية الوظيفة النَّحوية للأدوات في سياقاتها المخصصة – على الرغم من رفض فريق آخر من النحاة لهذا القول – اعتُمِد فيه على مكوّنات الاستعمال وفق مقيّدات محدّدة، ولم يركنوا فيه إلى عناصر القياس المطلق أو الاطّراد الحر.

وممّا يحمل على ذلك أيضًا استئناف بعض النَّحويين القول في وظيفة (ليس) وذهابهم إلى جواز مجيئها حرف عطف، واستدلّوا على ذلك بقول الراجز:(٣)

أيْنَ المفَرُّ والإلهُ الطَّالب..... والأشرمُ المغلوبُ ليسَ الغالبُ

وَخرج على أَن الْغَالِب اسْمهَا وَالْخَبَر مَحْذُوف وَهُوَ فِي الأَصْل ضمير مُتَّصِل عَائِد على الأشرم أَي ليسه الْغَالِب.(٤)

وممّن نقل أنها حرف عاطف عند الكوفيين ابن بابشاذ والنحاس وابن مالك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين. (٥)

(١) ينظر، السيوطي، همع الهوامع، ج٣/ ص ٢١٩. وينظر: شوقي ضيف: المدارس النَّحوية، ص:١١٩.
(٢) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص:٢٧٣.
(٣) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص: ١٢٣٣/٣.
(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص: ١٢٣٣/٣.
(٥) ينظر: المرجع نفسه.

ولسنا هنا بصدد ترجيح أحد القولين، ولكننا نلتفت إلى ملمحٍ في غاية الأهمية تعكسه هذه المسألة يتمثل بتلازم المعنى الاستعمالي الذي يعتمد عليه النحاة جنبًا إلى جنب مع المعنى القياسي، فالنحاة الذين استأنفوا القول بوظيفة (ليس) وتوجيههم لها بمجيئها حرف عطف لم يركنوا إلى القياس وأركانه، وإنما اعتمدوا على السياق الذي يتقبّل أن تؤدي (ليس) في هذين السياقين وظيفة العطف بعيدًا عن معيارية القواعد وتأويلاتها وتقدير الحذف فيها، فالاستئناف هنا استئناف سياقي تداولي مخصّص مقيّد بسياق محدّد يؤدي الفائدة من الكلام دون اللجوء إلى التقدير والتأويل.

**مراجعة أحكام التقويم النَّحوي:**

يعدُّ الحكم النَّحوي مناط العملية التقعيدية، وقد ارتبط الحكم النَّحوي في بدايات نشأة النَّحو العربي بالعلاقة بين القياس والسماع: " الحكم النَّحوي لا ينبني في تصوّر النحاة على الظواهر التي تؤيده، وإنّما يمتدّ عن الفكرة الذهنية للقياس النَّحوي." (١)

وسارت الأحكام اللغوية عند النحاة وفق نوعين من الإجراءات: إجراءات تأسيسية لتنظيم الأحكام، تتمثل في إجراءات التحديدِ والتصنيف والترجيح؛ إذ تؤسس الأحكامِ وتصنفها، وتبين أوجهها. وإجراءات تكميلية لتفسير الأحكام، وتتمثل في إجراءات الترجيح والتفسير أو التعليل والتأويل على اختلاف صوره، وهي المرحلة الأخيرة التي ينتهي بها الاستدلال اللغوي. (٢)

وبُنِيَ الدرس النَّحوي على الكثير من الأحكام النَّحوية ممّا تمّخض عن هذا الدرس كم هائل من الأحكام التقويمية النَّحوية، فهذه الأحكام من أحكام القبول أو الرد القطعي

(١) ينظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النَّحوي، ص: ١٣٣.

(٢) ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي، أصول النحو العربي النظرية والمنهج: بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي، (مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ٢٠١٩م)، ص:١٠٣.

أو غير القطعي كانت نتاجًا واضحًا في مصنفات النحاة الأوائل بدءًا من سيبويه حتى السيوطي ومن تلاه.(١)

وقد ظلَّت الأحكام النَّحوية تدور في دائرة التجاذب في الفكر النَّحوي بين النحاة أنفسهم على مرّ العصور حتى دفعت كثيرًا منهم لاستئناف القول فيها، وإعادة النظر في المكوّنات التي شكّلت بعضها فتداولوها بالقبول والرفض والمناقشة والتعليل والتفسير.

واتّسعت دائرة الحكم بالغلط والخطأ في الدرس النَّحوي مع تقدّم البحث اللغوي واتّساع التأليف في النحو، ورافق هذا الاتّساع تنوّع في المصطلحات التي تؤدي معنى الغلط وترادفه دلالة، وهذا يدخل في باب الأحكام التقويمية التي كان يصدرها اللغويون بحق النصوص المستعملة، أي الأداء اللغوي أو بعض الأحكام اللغوية للنحاة الآخرين، ومن هذه المصطلحات اللّحن، والوهم، والشذوذ، والفاسد، والقبيح، والمنكر، وغيرها.(٢)

وقد تجلّت مظاهر الاستئناف في الأحكام النَّحوية وفق محورين:

**أولاً: استئناف تقعيدي:** يعنى هذا النوع بمراجعة الأحكام والقواعد اللغوية التي تتعلق بأصل وضع القاعدة، وإعادتها إلى أصلها، فالمقرّر عند جمهور النَّحويين أنّ فعل الأمر مبنيٌّ وليس مجزومًا، ولكنّنا لا نعدم من استأنف القول في هذه القاعدة، وذهب إلى القول بجزمه؛ ممّا دفع بعض النَّحويين إلى مراجعة هذا الاستئناف والحكم عليه بالغلط: "قَوْلك ليقمْ زيد ليذْهب عبد الله تَقول زربي ولأزرك، فَتدخل اللَّام لِأَن الْأَمر لَك، فَأَما إِذا كَانَ الْمَأْمُور مُخَاطبا، فَفعله مَبْنِيّ غير مجزوم، وَذَلِكَ قَوْلك: اذْهَبْ انْطلق. وَقد كَانَ قوم

(١)ينظر: نزار بنيان الحميداوي، الأحكام التقويمية في النحو العربي، (لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١١م)، ص: ٧.

(٢) ينظر: أحمد رحمان، ظاهرة الغلط في الدرس النَّحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، رسالة ماجستير، (الأردن: جامعة مؤتة، ٢٠١٣م)، ص: ١٩-٢٤. وينظر: سيف الدين طه الفقراء، رؤى غائبة في النحو العربي، (عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩م)، ص: ١١٥.

من النَّحويين يَزْعمُونَ أَن هَذَا مجزوم، وَذَلِكَ خطا فَاحش؛ وَذَلِكَ لِأَن الْإِعْرَاب لَا يدْخل من الْأَفْعَال إِلَّا فِيمَا كَانَ مضارعاً للأسماء."(١)

وممّا يحمل على الاستئناف التقعيدي ما ذهب إليه أبو البركات الأنباري مستأنفًا القول على الكسائي في مذهبه في تحديد العامل في الفعل المضارع المرفوع والحكم بفساده، ففي حين رأى البصريون أنّ العامل فيه: "أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم، فقد رأى الكوفيون أن العامل فيه: "التعرية من العوامل الناصبة والجازمة"، وقد ذهب الكسائي إلى أنّ الفعل المضارع يرتفع بالزائد في أوله."(٢)

وقد استأنف أبو البركات الأنباري القول على رأي الكسائي وحكم بفساده، فقال: "وأما قول الكسائي "إنه يرتفع بالزائد في أوله" فهو قول فاسد. "(٣)

ومن ذلك ما حكم به ابن يعيش في رده على الكوفيين مذهبهم إجازة رفع المبتدأ بالخبر ورفع الخبر بالمبتدأ، فقال: "وهو فاسدٌ؛ لأنَّه يؤدي إلى محال، وذلك أن العامل حقه أن يتقدّم على المعمول."(٤)

واستأنف السَّمين الحلبيّ القول على أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (٥) فقال: وجعله "قاتلوا" حالاً من "تعالوا" فاسد؛ لأن الجملة الحالية يشترط أن تكون خبرية وهذه طلبية.(٦)

فهذه المسائل التي تصنّف ضمن دائرة الاستئناف التقعيدي وأثره في الأحكام النَّحوية وردّ الكثير منها يرجع إلى الذهنية النَّحوية التي كانت تعلي من شأن القياس

(١) ينظر: المبرد، المقتضب، ص: ١٣١/٢.
(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين، ص: ٤٤٨/٢.
(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص: ٤٥٠/٢.
(٤) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ص: ٢٢٢/١.
(٥) (آل عمران: ١٦٧).
(٦) ينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ص: ٤٧٦/٣.

ومعياريته في تقرير الأحكام النَّحوية، وعدم الالتفات إلى الآراء المخالفة له ولو كانت هذه الأحكام تستند إلى أنماط مستعملة إلا أنّها لم تحقق المقبولية المعيارية المقيسة لذلك حُكِم عليها بالغلط أو الخطأ أو الرداءة أو البطلان أو الفساد.

**ثانيًا: الاستئناف المعنوي**: ويُعنى هذا المحور بالالتفات إلى معاني الجمل ودلالاتها في ردّ الأحكام اللغوية، فالنحاة لم يركنوا إلى الشكل فقط، وإنّما التفتوا إلى المعاني التركيبية للجمل وبنوا أحكامهم بالاعتماد عليها، فكان المعنى أحد الجسور المهمة التي تدفع النَّحوي نحو استئناف الأحكام وعدم قبولها.

إنّ كثيرًا من مصطلحات الأحكام النَّحوية وأوصافها التي شاعت وانتشرت في كتب النحاة انبثقت من عنايتهم بالمعاني على وجه الخصوص التي شكّلت فيما بعد مدخلا للاستئناف، فالحكم بالمحال على سبيل التمثيل لا الحصر هو حكم معنوي ينطلق من مدى الفائدة في الكلام، وهذا ما ذهبت إليه خديجة الحديثي: " المحال عند سيبويه ما لا يمكن وقوع معناه."(١)

وممّا يستدل عليه بالحكم بالمحال استئناف هشام الضرير على النَّحويين قولهم بجواز قول القائل:" أعطيت درهمه زيدا فيه خلاف: ذهب البصريون إلى جواز ذلك لأن النية به التأخير لأنه مفعول ثان، فهو نظير ضرب غلامه زيد؛ إذ أصله: ضرب زيد غلامه، وذهب هشام إلى منع ذلك، قال هشام: محال أعطيت ثوبه زيدا؛ لتقدم المكني قبل زيد؛ لأن العامل في الثوب غير وصف زيد."(٢)

واعتمادًا على المعنى حكموا بالغلط على بعض التوجيهات واستأنفوا القول مراعاة للفائدة، وممّا يستدل به على ذلك توجيه الزَّجاج لقوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم

(١) ينظر: خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م)، ص: ٢٨٨

(٢) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ص: ٣٢/٧.

مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾ [١] (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً ولو افتدى به)"، وقال بعض النَّحويين أن الواو مسقطة – قال المعنى فلن يُقبل من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً لو افتدى به – وهذا غلط؛ لأن الفائدة في الواو بينة وليست الواو مما يلغي."[٢]

إنّ هذه الأحكام ما هي إلا مفاهيم نسبية ومعيارية، فهي نسبية؛ لأنّ مضمونها يتأثر بعوامل الزمان والمكان، وتختلف باختلافهما. ومعيارية؛ لأنّها تحدد بالقياس إلى معيار نموذجي.[٣]

وهكذا شكَّلت الأحكام النَّحوية مدخلا واسعًا لدى النحاة للاستئناف، فقد كانت الأحكام تدور في فلك حلقة التواصل بين القاعدة النَّحوية بما تتضمنه من عوامل ومعمولات وبين المعاني التي تؤديها التراكيب المختلفة، ولذلك وازن النحاة بين القوانين النَّحوية والمعاني واعتمدوا على التأويل قَصْدَ بناء قواعدهم اللغوية التي تحافظ على سلامة المعاني التركيبية للأنماط والأداءات المستعملة، ولذلك نلحظ من دراستنا لظاهرة الاستئناف تفاوتًا في أحكامهم على مستوى المقاييس أو على مستوى السماع وفق درجات من الأفضلية والمقبولية، فقد يحقق النمط المقبولية الاستعمالية، ولكنه لا يحقق الأفضلية لبعده عن القياس، وفي ظل هذا التفاوت تفاوتت مصطلحات الأحكام لديهم؛

(١) (آل عمران: ١٦٧).

(٢) ينظر: الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، (بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م)، ص: ٤٤١/١.

(٣) ينظر: حنان بنت أحمد الراجحي، الأحكام المعيارية في التقعيد النَّحوي بين ابن جني وابن هشام، دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح أنموذجًا)، (مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، المجلد العاشر، شعبان ١٤٣٤هـ/يونيو ٢٠١٢م)، ص ص: ١٨٩-٢٠٨.

فظهر عندهم كما لاحظنا آنفًا الحكم بالفاسد، والباطل، والمحال، والخطأ، والغلط... وغيرها من الأحكام التي كشفت ظاهرة الاستئناف أنها أحكام نسبية قابلة للقبول بها أو ردّها في ضوء قدرة النَّحوي على التأويل والتوجيه ووفق إمكاناته الإبداعية التي تؤهله على توظيف تقنيات الصنعة النَّحوية وأدلتها: من قياس، وسماع، وتعليل، واستصحاب، واستحسان للخروج بحكم مستأنف على الأحكام السابقة له.

## الخاتمة

لعلَّ أهمّ ما يمكن استخلاصه من نتائج علميّة يتمثّل بما يأتي:

- يُقصد بمصطلح استئناف التقنين: معاودة النظر في القواعد الكلية والجزئية في الظواهر اللغوية والانتقال بها من قانون إلى قانون بعد قبول الأنماط اللغوية الصحيحة على ما فيها من انحراف أو انزياح عن المعايير العامة.
- سارت ظاهرة الاستئناف في مسارين: أوّلهما: المعرفة النَّحوية بقوانين النحو وآليات تقعيده. وثانيهما: الدراية بمستندات القوانين على تنوّعها.
- يعكس الاستئناف شمولية الفكر النَّحوي، كما يعكس تمثيله الصادق لمستويات التعدّد والتباين في الأداءات اللغوية المقبولة في العربيّة، ولهذا يعدّ عنصر قوة في الفكر النَّحوي لا عنصر ضعف؛ ذلك أنّ القوانين النَّحوية استنباطات صادقة من تتبّع كلام العرب.
- تجلّت المنطلقات المعرفية لهذه الظاهرة في: التفاوت في القياس والسماع، والتباين في الأداء في اللهجات والقراءات، والتنوّع في توجيه المعاني التركيبية.
- تكشَّفت أُطرُ الاستئناف بفعل النظر إلى التصنيف اللغوي للأنماط اللغوية الذي سار بشكلٍ متوازٍ بين أقسام الكلام (القاعدة التأسيسية)، والعلامات النَّحوية (القاعدة العلمية) ضمن منهج علمي محكم يبتعد عن العشوائية ويتصل بالواقع اللغوي؛ لذلك وجدنا تعدّد مذاهب النُّحاة في استئناف القول في التصنيف اللغوي للأنماط اللغوية المستعملة، فمنهم من اعتمد العلامات الشكلية أو الوظيفية في التصنيف، ومنهم من اعتمد البنية الاشتقاقية، ومنهم من اعتمد القرائن اللفظية، ومنهم من اعتمد القرائن المعنوية.

- تدلّ ظاهرة الاستئناف على الإعمال المستمرّ للعقل النَّحوي في صناعة القاعدة النَّحوية وإعادة إنتاجها وتوجيهها برؤى جديدة تعيد النظر في التوزيع الكمّي لظواهر العربيّة وتفسيرها.
- تبيّن أنّ النحاة في أصولهم التقعيدية وتوجيهاتهم النَّحوية للمعاني الوظيفية راعوا محورين أساسيين في تقنين معاني الأدوات والتراكيب تجلّت فيهما مظاهر الاستئناف النَّحوي، وهما: العامل ومحوريته في تحديد وظائف الأنماط: وتحوّل وظائف الأدوات وفق مقتضيات السياق.
- نلحظ من دراستنا ظاهرة الاستئناف وعلاقتها بالأحكام النَّحوية تفاوتًا في أحكامهم على مستوى المقاييس أو على مستوى السماع وفق درجات من الأفضلية والمقبولية، فقد يحقِّق النمط المقبولية الاستعمالية، ولكنه لا يحقق الأفضلية لبعده عن القياس، وكشفت ظاهرة الاستئناف أنها أحكام نسبية قابلة للقبول بها أو ردّها في ضوء قدرة النَّحوي على التأويل والتوجيه ووفق إمكاناته الإبداعية التي تؤهله في توظيف تقنيات الصناعة النَّحوية وأدلتها: من قياس، وسماع، وتعليل، واستصحاب، واستحسان للخروج بحكم مستأنف مستمَدٍّ من الأحكام السَّابقة.

## المصادر والمراجع


ابن الأثير، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، **البديع في علم العربية**، تحقيق ودراسة: فتحي أحمد علي الدين، مكة المكرمة: منشورات جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر (المتوفى: ٦٤٦هـ)، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، عمان، الأردن: دار عمار، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٩م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) **سر صناعة الإعراب**، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، مصر: منشورات وزارة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٩٩٩م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **الخصائص**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (المتوفى: ٣٧٠هـ)، **الحجة في القراءات السبع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، القاهر: دار الرسالة، ط١، ٢٠٠٠م.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي (المتوفى: ٦٦٩هـ)، **ضرائر الشِّعْر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، منشورات دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠ م.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحرر **الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، ٢٠٠١م.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا (المتوفى: ٣٩٥هـ)، **مجمل اللغة**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٦م.

ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله (المتوفى: ٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٠م.

ابن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين محمد بن عبد الله، (المتوفى: ٦٧٢هـ) **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٩٨٢م.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (المتوفى: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

أبو المكارم، علي، تقويم **الفكر النَّحوي**، القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٥م.

أبو المكارم، علي، **الظواهر اللغوية في التراث النَّحوي**، القاهرة: القاهرة الحديثة، ١٩٦٨م.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر، ١٩٩٩م.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، الرياض: دار كنوز إشبيليا، ط١، ٢٠١٣م.

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (المتوفى: ٤٧٦هـ)، **شعر زهير بن أبي سلمى**، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ط٣، ١٩٨٠م.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الأردن: مكتبة المنار، ط٣، ١٩٨٥م.

الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (المتوفى: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة، ط٤، ١٩٦٦م.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (المتوفى: ٥١٠هـ)، **تفسير البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

بلعيد، صالح، **الإحاطة في النحو، النحو الوظيفي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٩م.

تشومسكي: **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة: حمزة بن قبلان المزيني، الدار البيضاء، المغرب: دار توبقال، ط١، ١٩٩٠م.

جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط١، ١٩٨٥م.

الحديثي، خديجة، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

حسّان، تمام، **الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٠م.

الراجحي، حنان بنت أحمد، **الأحكام المعيارية في التقعيد النَّحوي بين ابن جني وابن هشام**، دراسة نظرية تطبيقية (حكم الراجح أنموذجًا)، الشارقة: مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية، عدد شعبان ١٤٣٤هـ/ يونيو ٢٠١٢م.

رحمان، أحمد، **ظاهرة الغلط في الدرس النَّحوي حتى نهاية القرن الرابع الهجري**، رسالة ماجستير، الأردن: جامعة مؤتة، ٢٠١٣م.

الرفاعي، محمد عبد العزيز عبدالدايم، **أصول النحو العربي النظرية والمنهج: بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي**، مركز النشر العلمي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ٢٠١٩م.

الزجاج، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل (المتوفى: ٣١١هـ)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨ م.

الزهراني، علي محمد بن سعيد، **موقف أبي حيان الأندلسي من متقدمي النحاة حتى أوائل القرن الرابع الهجري من خلال تفسيره البحر المحيط (جمعًا ودراسة)**، رسالة دكتوراه، السعودية: جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ٢٠٠٠ م.

السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن يوسف (المتوفى: ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دمشق: دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (المتوفى: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٨٨م.

السيوطي، **الأشباه والنظائر في النَّحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.

شاهين، تهامة، **ظاهرة الاستئناف من الاستئناف النَّحوي إلى الاستئناف البياني**، رسالة ماجستير، سوريا: جامعة تشرين، ٢٠١٦-٢٠١٧م.

صاحب أبو جناح، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، عمان – الأردن: دا ر الفكر، ط١، ١٩٩٨م.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية **الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.

ضيف، شوقي، **المدارس النَّحوية**، مصر: دار المعارف، ط٧، (د. ت)

عاشور، المنصف، **ظاهرة الاسم في التفكير النَّحوي**، منوبة تونس: منشورات كلية الآداب، ط٢، ٢٠٠٤م.

عبد الرحمن حاج صالح، **النظرية الخليلية الحديثة** (مفاهيمها الأساسيّة)، كراسات المركز سلسة يصدرها مركز البحث العلمي واالتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، العدد الرابع، ٢٠٠٧م.

عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، تصدير: محمود محمد شاكر، القاهرة: دار الحديث.

عمايرة، خليل، **آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث**، عمّان، الأردن: دار البشير ط١، ١٩٨٩م.

عمر، أحمد مختار، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

العيني بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (المتوفى ٨٥٥ هـ)، **المقاصد النَّحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: علي محمد فاخر وغيره، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ٢٠١٠ م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (المتوفى: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.

الفقراء، سيف الدين طه، **رؤى غائبة في النحو العربي**، عمَّان: دار جرير للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٩م.

الكبيسي، علي أحمد، ظاهرة القلب في الإعراب مفهومها، أنماطها، أثره في معنى التركيب، الدوحة: مجلة مركز الوثائق للدراسات الإنسانية، العدد السابع، ١٩٩٥م.

المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب، ط١، ١٩٩٤م.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله (المتوفى: ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.

الملخ، حسن خميس، **العادات اللغوية في العربية**، إربد: عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.

النحاس، مصطفى، **الاستئناف النَّحوي ودوره في التركيب**، القاهرة: مجلة مجمع اللغة العربية، (١٤٠٩هـ -١٩٨٩م)، مج٨، ج٦٥.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وغيره، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨هـ.

الحميداوي، نزار بنيان، **الأحكام التقويمية في النحو العربي**، لبنان: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١١م.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، (المتوفى: ٧٦١هـ)، مغني **اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، (المتوفى: ٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دمشق: دار الخير، ط١، ١٩٩٠م

أحمد، يحيى، **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة**، مجلة عالم الفكر، المجلد٢٠، العدد٣، أكتوبر، 1989م.

عبابنة، يحيى، **اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية**، دار الكتاب الثقافي، ط١، ٢٠١٦م.

ابن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين (المتوفى: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل للزمخشري** قدّم له: إميل بديع يعقوب، بيروت– لبنان: دار الكتب العلمية، ط١.

تغزاوي، يوسف، **الوظيفة في الفكر اللغوي القديم: التجليات والمبادئ**، بحث منشور في كتاب اللسانيات الوظيفية، إشراف وتحرير: حسن خميس الملخ، إربد– الأردن: عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٨م.

**Bibliography**

Ababneh, Yahya, **The Arabic language between grammar and residual in the light of the theory of preference**, Dar Al-Kitab Al-Thaqafi, 1st edition, 2016.

Abd al-Rahman Haj Saleh, **The Modern Khalilian Theory (its basic concepts**), the Center's brochures, a series issued by the Scientific and Technical Research Center for the Development of the Arabic Language, Algeria, Fourth Issue, 2007.

Abu al-Makarim, Ali, **Evaluation of Grammatical Thought**, Cairo: Dar Gharib, 2005 AD.

Abu al-Makarim, Ali, **Linguistic phenomena in the grammatical heritage**, Cairo: Modern Cairo, 1968 AD.

Abu Hayyan, Atheer Al-Din Muhammad bin Yusuf Al-Andalusi (died: 745 AH), **Al-Bahr Al-Moheet,** Reiewed by: Sidqi Muhammad Jamil, Beirut: Dar Al-Fikr, 1999 AD.

Abu Hayyan, Atheer al-Din Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi (died: 745 AH), **Irtishaf Aldharb Min Lisan Alarab**. Review and Explanation: Rajab Othman Muhammad, review: Ramadan Abdel-Tawab, Cairo: Al-Khanji Library.

Abu Hayyan, Atheer al-Din Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi (died: 745 AH), **Altathyeel wal Takmeel fi sharh Kitab al-Treasures of Seville**, 1, 2013 AD.

Ahmed, Yahya, Functional **Attitude and Its Role in Language Analysis**, World of Thought Journal, Volume 20, Issue 3, October, 1989.

Al -Zajjaj**,** Abu Ishaq, Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl (died: 311 AH), Ma'ani **Alqur'an Wa i3raboh**., Reiewd by: Abdul Jalil Abdo Shalabi, Beirut: World of Books, I 1, 1988 AD.

Al-Aini, Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed bin Musa (died: 855 AH), **almaqasid alnnahwyt fi sharh shawahid shuruh al'alfiati**, Reviewed by: Ali Muhammad Fakher and others, Cairo: Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation, 1, 2010 AD.

Al-A'lam Al-Shantamary, Abu Al-Hajjaj Yusuf bin Suleiman bin Issa, (died 476 AH), Shi'r **Zuhair bin Abi Salma,** Reviewed by: Fakhr Al-Din Qabawah, Beirut: Dar Al-Afaq Al-Jadeeda Publications, 3rd Edition, 1980 AD.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat, Kamal Al-Din Abdul Rahman bin Muhammad (died: 577 AH) ,**Nuzhat Al-Alba'a fi Tabaqat Al-**

**Odaba'a**, Reviewed by Ibrahim Al-Samarrai, Jordan: Al-Manar Library, 3rd **ed ,**1985 AD.

Al-Anbari, Abu Al-Barakat, Kamal Al-Din Abdul Rahman bin Muhammad (died: 577 AH). **Alinsaf fi Masa'e; Alkhilaf Bainal Nahaweyeenal Basriyeen Wal Kofiyeen**, Reviewd by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Cairo: Al-Saada Press, 4th edition, 1966 AD.

Al-Baghawi, Abu Muhammad Al-Hussein bin Masoud bin Muhammad (died: 510 AH(**, (Tafseer Albaghawi: Ma'alimut anzeel fi Tafseeril Qur'an),** Reviewed by: Abdul Razzaq Al-Mahdi, Beirut: House of Revival of Arab Heritage, 1, 1420 AH / 1999 AD.

Al-Faqara, Saif Al-Din Taha, **Absent Visions in Arabic Grammar**, Amman: Jarir Publishing and Distribution House, 1, 2019 AD.

Al-Fara', Abu Zakaria Yahya bin Ziyad (died: 207 AH), **The Meanings of the Qur'an**, Reviewed by: Ahmed Youssef Al-Najati, Muhammad Ali Al-Najjar and Abdel-Fattah Ismail Al-Shalabi, Dar Al-Masrya for authoring and translation, 1st edition.

Al-Hadithi, Khadija, **Ashahid Wa-Usool Al-nahaw fi Kitab Saibawayh**, Kuwait: Kuwait University Press, 1974 AD .

Al-Hamidawi, Nizar Bunyan, **Evaluative Rulings in Arabic Grammar**, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmia, 1st Edition, 2011.

Al-Kubaisi, Ali Ahmed, **The phenomenon of the alqalb in syntax, its concept, patterns, its impact on the meaning of composition**, Doha: Journal of the Documentation Center for Human Studies, No. 7, 1995.

Al-Malk, Hassan Khamis, **Al-Adat Allaghawitu Fil Arabiah**, Irbid: Modern Book World, Jordan, 1, 2020 AD.

Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas, Muhammad bin Yazid (died: 285 AH), **almuqtadab**, Reviewed by: Muhammad Abdul-Khaleq Azimah, Beirut: World of Books, I 1, 1994 AD.

Al-Muradi, Abu Muhammad Badr Al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah (died: 749 AH), **aljinaa aldaani fi huruf almaeani**, Reviewed by: Fakhr Al-Din Qabawah and Muhammad Nadim Fadel, Beirut - Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1st Edition, 1992 AD.

Al-Nahhas, Mustafa, **the grammatical appeal and its role in composition**, Cairo: The Arabic Language Academy, (1409 AH/1989 AD.

Al-Rajhi, Hanan bint Ahmed, **Al-Ah-kamo Allaghawih Fil Taq3eed Baina Ibin Jnni wa ibn Hisham an applied theoretical study (the most**

**correct ruling as a model**), Sharjah: University of Sharjah Journal of Human Sciences, issue (Sha`ban 1434 AH / June 2012 AD).

Al-Rifai, Muhammad Abdul-Aziz Abdul-Dayem, **Theory and Methodology of Arabic Grammar: A Contemporary Construction of Linguistic Inference**, Center for Scientific Publishing, Saudi Arabia: King Abdul-Aziz University, 1, 2019 AD.

Al-Sabban, Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali (died: 1206 AH), **hashiat alsabaan ealaa sharh al'ashmuni li'alfiat abn malk**, Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, I 1, 1997 AD.

Al-Samarrai, Fadel Saleh, **Meanings of Grammar**, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, Jordan, 1, 2000 AD.

Al-Samin Al-Halabi, Abu Al-Abbas, Shihab Al-Din Ahmed Bin Youssef (died: 756 AH), **Al -Durr Al-Masoon fi Uloom Al-Kitab Al-Maknoun**, Reviewd by: Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Damascus: Dar Al-Qalam.

Al-Suyuti, **al'ashbah walnazayir fi alnnahw**, Reviewed by: Abdel-Aal Salem Makram, Al-Resala Foundation, 1, 1985 AD.

Al-Zahrani, Ali Muhammad bin Saeed, **The Position of Abu Hayyan Al-Andalusi from the Early Grammarians until the Early Fourth Century Hijri Through His Interpretation of Al-Bahr Al-Mohet (collected and studied)**: PhD Thesis, Saudi Arabia: Umm Al-Qura University, 1421 AH / 2000 AD.

Amayreh Khalil, Ara**; a fi Aldhameer Al'aeid wa loghat Akaloni Albarageeth,** Amman, Jordan: Dar Al-Bashir, Edition 1st ed, 1989.

Ashour, Al-Monsef, **the phenomenon of the name in grammatical thinking**, Manouba, Tunisia: Publications of the Faculty of Arts, 2nd Edition, 2004.

Belaid, Saleh, **the Briefing in Grammar, Functional Grammar**, Algeria: Diwan of University Publications, 1999 AD.

Chomsky :**Language and Knowledge Problems,** translated by: Hamza bin Qabalan Al-Muzaini, Casablanca, Morocco: Dar Toubkal, 1, 1990 AD.

Deif, Shawki, Grammar **Schools**, Egypt: Dar Al Maaref, 7th Edition, (N. D.)

Ghazzawi, Youssef, **The Function in Ancient Linguistic Thought: Manifestations and Principles**, research published in the Functional Linguistics Book, Supervision and Editing: Hassan Khamis Al-Malkh, Irbid - Jordan: Modern Book World, 1st Edition, 2018.

Hassan, Tamam, **Alosol: Diraston lil fikril laghawi Endal Arab, Cairo**: The World of Books, 2000 AD.

Ibn al-Atheer, Abu al-Saadat Majd al-Din al-Mubarak bin Muhammad (died: 606 AH), -**Al-Badi' fi alloghatil Arabiah**, Reviewed by: Fathi Ahmed Ali al-Din, Mecca: Umm al-Qura University Publications, 1, 1420 AH / 1999 AD.

Ibn al-Hajib, Abu Amro Jamal al-Din Othman Ibn Omar (died: 646 AH), **Amali Ibn al-Hajib,** Reiewed by: Dr .Fakhr Saleh Suleiman Qadara, Amman, Jordan: Dar Ammar, Beirut: Dar Al-Jeel, 1989.

Ibn Asfour, Abu al-Hasan Ali bin Moamen bin Muhammad al-Hadhrami al-Ishbili (died: 669 AH), **darayir alshshier**, Reviewed by: Mr. Ibrahim Muhammad, Dar al-Andalus Publications for Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, 1980 AD.

Ibn Attia, Abu Muhammad Abd al-Haq ibn Ghalib al-Andalusi (died: 542 AH), **almuharir alwajiz fi tafsir alkitaab aleaziza**, Reviewed by: Abd al-Salam Abd al-Shafi Muhammad, Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1, 2001 AD.

Ibn Faris, Abu Al-Hussein Ahmed bin Zakaria (died: 395 AH), **mujmal allughati**, study and investigation: Zuhair Abdul Mohsen Sultan, Beirut: Al-Resala Foundation, 2nd ed., 1986 AD.

Ibn Hisham, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf, (died: 761 AH), **Mughni al-Labib on the books of Arabs**, Reviewed: Mazen al-Mubarak, Muhammad Ali Hamdallah, Damascus: Dar al-Fikr, 6th edition, 1985 AD.

Ibn Hisham, Abu Muhammad Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf, (died: 761 AH), **Sharh Qatar Al-Nada and Bel Al-Sada**, Reviewed: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Damascus: Dar Al-Khair, I 1, 1990 AD.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman al-Mawsili (died: 392 AH), **Siru Sina'atil Alnahaw**, Beirut, Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1, 2000 AD.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman bin Jinni (died: 392 AH), **Almohtasib Fi Tabyeen Wojohi Shawthil Qira'at Wal Idhahi Anha**, Egypt: Publications of the Egyptian Ministry of Endowments, Supreme Council for Islamic Affairs, 1, 1999 AD.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Othman bin Jinni al-Mawsili (died: 392 AH), al-**Khassa'is,** Egypt: The Egyptian General Book Authority, 4th edition.

Ibn Khalawayh, Abu Abdullah Al-Hussein bin Ahmed (died: 370 AH), **Alhojjah fil Qira'at Alsab'a**, Reviewd by Abdel-Al Salem Makram, Cairo: Dar Al-Resala, 1, 2000 AD.

Ibn Malik, Abu Abdullah, Jamal Al-Din Muhammad bin Abdullah (died: 672 AH), **sharh altashil**, Reviewed by: Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Mukhton, Dar Hajar for Printing, Publishing and Distribution, 1,

Ibn Malik, Abu Abdullah, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah, (died: 672 AH), **sharh alkafiat alshaafiati**, Reviewed by: Abdel Moneim Ahmed Haridi, Umm Al-Qura University Publications, Makkah Al-Mukarramah, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, 1st Edition, 1982 AD.

Ibn Manzur, Abu al-Fadl Jamal al-Din Muhammad ibn Makram (died: 711 AH), **Lisan al-Arab**, Beirut: Dar Sader, 3rd edition, 1414 AH/1993 AD.

Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa', Muwaffaq al-Din, (died: 643 AH), **Sharh al-Mofassal by Zamakhshari**, presented to him by: Emil Badi' Yaqoub, Beirut - Lebanon: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1st Edition.

Lyons, **John, Chomsky's Linguistic Theory,** translated by: Helmy Khalil, Alexandria: University Knowledge House, 1st Edition, 1985 AD.

Nazir aljaysh, Muhammad bin Yusuf bin Ahmed (died: 778 AH), **tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayid**, study and reviewed by: Ali Muhammad Fakher and others, Cairo: Dar al-Salaam for printing, publishing, distribution and translation,1,1428 AH.

Omar, Ahmad Mukhtar, **Mo'jam Alloghat Alarabiah Almoa'asirah,** Beirut: World of Books, 1, 1429 AH / 2008 AD.

Rahman, Ahmed, **Tha-hirat Alghalat fid Darsil Nahawi hatta Alqarn Alarabi'e Alhijri**, Master's thesis, Jordan: Mutah University, 2013 AD.

Sahib Abu Jinnah, **Studies in Arabic Grammar Theory and Its Applications**, Amman - Jordan: Dar Al-Fikr, 1, 1998 AD.

Shaheen, Tohama, **Tha\hirtul Isti'naf minal isti'nafil Nahawi ilal isti'nafil Bayani**, Master's thesis, Syria: Tishreen University, 2016-2017 .

Sibawayh, Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, (died: 180 AH), **Alkitab**, Reviwer: Abd al-Salam Muhammad Harun, Cairo: Al-Khanji Library, 3rd edition, 1988 AD.

Udayma, Muhammad Abd al-Khaleq, **Studies of the Style of the Noble Qur'an**, Foreword by: Mahmoud Muhammad Shaker, Cairo: Dar al-Hadith.